

**بيان**  
**وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة**  
**في**  
**مؤتمر الأمم المتحدة**  
**لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية**

**يلقيه**

**المستشار/ بدر عبدالله المنيع**  
**نائب مندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة**

**مقر الأمم المتحدة - نيويورك**

**الاثنين، 6 نوفمبر 2017**

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

يسرني في البداية، أن نهنئكم على انتخابكم رئيساً لمؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات لمختلف الأنشطة الإنمائية لعام 2018، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح في ادارة اعماله.

ونود في هذه المناسبة أن نجدد عزمنا لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف ابعادها لتوفير حياة كريمة للجميع وضمان المحافظة على الكوكب، ونكرر تأكيدنا على ضرورة استمرار الزخم والحماس الذي صاحب مرحلة اعتماد اهداف التنمية المستدامة 2030 في اطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني في متابعة وتقييم الاهداف الانمائية المستدامة .

فقد اثمرت الجهود التي تم بذلها في عام 2015 في اعتماد نتائج انمائية هامة، فانه من واجبنا ومسئوليتنا الدولية بأن نبذل كل ما بوسعنا لتنفيذها بشكل شامل مسترشدين بما تم تحقيقه من تقدم خلال العامين الماضيين وآخذين بعين الاعتبار الفرص الجديدة المستمدة من التقدم العملي والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة اوجه القصور والتصدي لمعوقات التنفيذ التي تواجهها الدول النامية وتهيئة الارضية الانمائية المناسبة للوصول الى المستقبل الذي نصبوا إليه جميعاً في إطار شراكات انمائية تمويلية جديدة لمواكبة المتغيرات الإنمائية.

حيث سيشكّل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن أفضل سبيل لبلوغ للتنمية المستدامة لعام 2030 تطبيقاً لمبدأ العمل الجماعي بوضع أسس وترتيبات تضمن القدرة على مواجهة الظروف والتحديات الصعبة أخذين في الاعتبار ما يواجهه المجتمع الدولي بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة بما يتوافق مع أولوياتها الوطنية واستراتيجياتها التنموية، وذلك تجسيداً لرؤيتنا الإنمائية القادرة على الاستجابة للاحتياجات والتطلعات.

وأود أن أشدد على ضرورة التزام المانحين بالوفاء في تعهداتهم في تلبية احتياجات الدول النامية لتوفير الأرضية المناسبة لتمكينها من بلوغ أهداف التنمية المستدامة بتخصيصها ما نسبته 0.7% من مجمل دخلها القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية لبناء عالم أكثر ازدهاراً واستدامة، ومن الأجدر أيضاً الاعتراف بالدور البارز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على اعتبار أنه مكمل للتعاون الثلاثي وليس بديلاً عنه.

السيد الرئيس،،،

حرصت بلادي على تطوير السياسات الوطنية في مجال التنمية في سياق تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 بمشاركة كافة فئات المجتمع وبما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار رؤيتها الوطنية التنموية المستقبلية على اعتبار أنها خارطة طريق لـ "كويت جديدة" بحلول عام 2035 تهدف الى تحويل الكويت إلى مركزاً إقليمياً رائداً مالي وتجاري وثقافي

ومؤسسي، والتي تأتي معززةً لتاريخ الكويت المتواصل من العمل الإنمائي على اعتبار ان الاهداف الانمائية المستدامة مكمله وليست بديلة عن الاهداف الانمائية للألفية.

ولم تكتفي بلادي بهذا القدر بل عززت نهجها الانساني والإنمائي المعهود بالمضي لتحقيق رسالتها الإنسانية السامية، حيث لم ولن تتوانى بلادي عن مد يد العون استجابةً لكافة النداءات الانسانية والإنمائية بسعيها نحو القضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية بتقديم الدعم للأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها من خلال مساهماتها الطوعية السنوية الثابتة بالإضافة الى استجابتنا العاجلة لعدد من المناشدات التي تطلقها الأمم المتحدة إيماناً منا بأهمية الأنشطة الإنمائية والإنسانية التي تقوم بها هذه الأجهزة الدولية، كما نود أن نؤكد التزامنا التام بتسديد كافة المساهمات التي تعلن عنها وتتعهد بها تنفيذاً للمبادرات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الاحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه.

وأخذاً في الاعتبار، أن دولة الكويت وعلى الرغم من كونها دولة نامية، فقد حرصت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية بمواصلة تقديمها الدعم لمختلف القضايا الإنسانية العالمية، ومواكبة الأحداث والأزمات والكوارث، حيث بلغت نسبة المساعدات الانمائية الرسمية التي تقدمها بلادي ضعف النسبة المتفق عليها دولياً، فضلاً عن قيامها ومنذ عام 2008 توجيه ما نسبته 10% من اجمالي مساعداتها للدول المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، كما تعهدت بلادي بتسديد مبلغ 15 مليار دولار أمريكي عام 2015

تمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية خلال الـ 15 عاماً المقبلة عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي يأتي انعكاساً لتوجهات الدولة فضلاً عن ان الصندوق يعتبر أول مؤسسة تنموية في العالم يتم إنشاؤها من قبل دولة نامية منذ عام 1961 تقوم بالمساهمة في تحقيق التطلعات الانمائية للدول النامية.

السيد الرئيس،،،

يسرني أن أعلن لعام 2018، عن المساهمات المالية الطوعية لدولة الكويت لعدد من وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة وذلك على النحو التالي:

1-	وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)	2,000,000	دولار
2-	المفوضية العليا لشئون اللاجئين (UNHCR)	1,000,000	دولار
3-	صندوق الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة (CERF)	1,000,000	دولار
4-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	570,000	دولار
5-	الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل	500,000	دولار
6-	مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان	500,000	دولار
7-	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (HABITAT)	354,000	دولار
8-	منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF)	200,000	دولار
9-	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)	200,000	دولار
10-	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN WOMEN)	50,000	دولار
11-	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)	20,000	دولار
12-	صندوق الأمم المتحدة لضحايا التعذيب (UNVFT)	10,000	دولار
13-	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (UNFPA)	10,000	دولار
14-	صندوق الأمم المتحدة لمكافحة سوء استخدام المخدرات (UNDCP)	5,000	دولار
<b>المجموع</b>		<b>6,419,000</b>	<b>دولار</b>

إضافة الى هذه التبرعات التي تقدّم الى وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة، تقدّم دولة الكويت مساهمة سنوية للجنة الدولية للصليب الأحمر وقدرها 3 مليون دولار أمريكي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر 250 ألف دولار أمريكي.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا للدور الريادي الذي تقوم به أجهزة وبرامج الأمم المتحدة المختلفة في دعم الأنشطة الإنمائية والإنسانية حول العالم، ونرحب بالإجراءات والخطوات التي تقوم بها لتحسين وتطوير أدائها المؤسسي والتي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ أنتونيو غوتيرش استجابةً لما تحتاجه الدول النامية لتحقيق الاهداف المتفق عليها لضمان تناغم واتساق جهودها مع أوضاعهم الخاصة وأولوياتهم الوطنية في اطار رؤيته لإصلاح الامم المتحدة وخاصةً الجزء المتعلق في تحسين وتطوير الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة من اجل التنمية ومتطلعاً لما تمثله من رؤية لمستقبل أفضل وأكثر استدامة وإنصافاً لكافة دول العالم بما فيها دولة الكويت.

وشكراً السيد الرئيس،،،